آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر
Mechanisms for promoting foreign trade in Algeria

قرينات سماعيل[1]، سفير محمد[2]

[1] أستاذ محاضر أ، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة اكلي امحند أولحاج البويرة، الجزائر، s.grinat@univ-bouira.dz.

[2] أستاذ، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة اكلي امحند أولحاج البويرة، الجزائر ، m.safir@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 27-10-2022 تاريخ القبول: 09-11-2022 تاريخ النشر: 06-02-2023

ملخص:

تلعب التجارة الخارجية دور مهم بالنسبة لاقتصاديات الدول ، ولها أثر كبير على ميزان مدفوعاتها والدخل الإجمالي لها ، وبالتالي على نموها الاقتصادي غير أن الجزائر لا تزال تعاني من ميزانها التجاري ، نظرا لضعف صادراتها من جهة وعدم تنوعها من جهة أخرى فهو رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، لذلك عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على ترقية تجارتها الخارجية والدخول في اقتصاد السوق عن طريق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بداية من تحرير التجارة الخارجية وسن مجموعة من القوانين والتشريعات وإنشاء مؤسسات ترافق وتؤطر عمليات التجارة الخارجية وإتباع سياسة تهدف إلى تنويع صادراتها وإعطاء حوافز مالية وغير مالية للمؤسسات والأعوان الاقتصادية التي تنشط في ميدان التجارة الخارجية قصد ترقيتها خاصة في قطاع المنتجات غير نفطية.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية ، ترقية الصادرات ، الصادرات ، الواردات

تصنيف JEL : F13، F130.F130

Abstract:

Foreign trade plays an important role in the economies of countries and has a significant impact on their balance of payments and total income, and therefore on their economic growth. However, Algeria still suffers from its trade balance, due to the weakness of its exports and the lack of diversification of its economy, it is hostage to the fluctuations of oil prices on the international markets.This is why Algeria has endeavored these last years to promote its foreign trade and to enter in a market economy through a set of economic reforms, starting with the liberalization of the foreign trade, the promulgation of a set of laws and legislative texts, the establishment of institutions that accompany and supervise foreign trade, and conduct a policy to diversify its exports and give financial and non-financial incentives to companies and economic agents active in the field of foreign trade to promote them, especially in the sector of non-oil products.

Keywords Foreign trade, Export promotion, Exports,Imports.
Jel Classification Codes: F13,F130 ,F130

المؤلف المرسل: قرينات سماعيل، s.grinat@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الهامة التي تحظى باهتمام كبير من طرف اقتصاديات الدول نظرا للأهمية والآثار المباشرة المترتبة من خلالها على ميزانية الدول ، فهي مؤشر حقيقي على القوة الاقتصادية لها ، وتزداد هذه الأهمية خاصة في ظل انفتاح اقتصاديات الدول في إطار العولمة وتحرير التجارة الدولية من كل القيود الجمركية و غير جمركية وبالتالي سهولة تدول وانسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة ونقل التكنولوجيا بين الدول ، والجزائر ليس بمعزل عن هذه المتغيرات والتطورات الاقتصادية فنجد ميزانها التجاري دائما في حالة عدم استقرار نظرا لتبعية تجارتها الخارجية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي يشكل أكثر من 95 % من معاملاتها التجارية الدولية.

قامت الجزائر قصد ترقية تجارتها الخارجية وتنويعها والخروج من نفق أحادية التصدير الذي طال أمده بعدة إصلاحات اقتصادية جذرية نوعا ما منذ التسعينات بداية بالتوجه الرأسمالي للاقتصاد وتحرير اقتصادها والدخول في اقتصاد السوق ومنه تحرير تجارتها الخارجية وإنشاء وزارة خاصة بها وكذلك سن وتشريع الكثير من القوانين بداية بقانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض الذي يعتبر خطوة كبيرة في اتجاه تحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلي خلق مؤسساه وهيئات استشارية مرافقة للأعوان الاقتصاديين الجزائريين المهتمين بقطاع التجارة الخارجية وكذلك المزايا والإعانات الممنوحة والتسهيلات الكبيرة لهم للنهوض بهذا القطاع.

إشكالية الدراسة: نحاول في هذه الورقة البحثية إبراز أهم الآليات التي يمكن أن تعتمدها الجزائر قصد النهوض وترقية تجارتها الخارجية .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى حصر مجمل القوانين وكذلك الفواعل الاقتصادية المحلية التي تستطيع من خلالها الدولة الجزائرية ترقية تجارتها الخارجية.

منهجية الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف واقع التجارة الخارجية في الجزائر وكذلك المنهج التحليلي بالاعتماد على الاحصاءات الرسمية المتعلقة بتطور قطاع الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

محاور الدراسة: تشتمل الدراسة على النقاط الاساسية التالية:

- واقع التجارة الخارجية في الجزائر
- الآليات القانونية والمؤسساتية لترقية التجارة الخارجية
- الآليات المقترحة لترقية التجارة الخارجية

2. واقع التجارة الخارجية في الجزائر

1.2 تطور التجارة الخارجية في الجزائر:

1 المتتبع لتطور حصيلة المبادلات التجارية الخارجية في السنوات الأخيرة يلاحظ ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائر من حيث صادراته التي تعتمد بصورة كبيرة جدا على قطاع المحروقات بالرغم من الإصلاحات والبرامج التي سطرت من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات ومختلف التسهيلات والمزايا الممنوحة للمصدرين والشكل الموالي يوضح تطور التجارة الخارجية في العشر سنوات الأخيرة.

2 **الشكل1: التجارة الخارجية في الجزائر(2010-2020)** **الوحدة (مليار دولار أمريكي)**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	34.39
الصادرات	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82	23.79
التغطية %	141	156	143	118	107	73	64	76	89	85.43	69.19

3 **المصدر: (المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2022)**

4 الملاحظ في العشر سنوات قيد الدراسة عدم استقرار واضح لوضعية الميزان التجاري، حيث كان هناك فائض في الميزان التجاري في السنوات الأولي وعجز كبير في السنوات الأخيرة، وهدا راجع بطبيعة الحال إلى تغير أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث وصل سعر البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل فارتفع الميزان التجاري بفائض قدره 26 مليار دولار أي بنسبة تغطية تجاوزت 156% ثم بدأ هذا الفائض في التراجع نتيجة انخفاض أسعار البترول بالرغم من الزيادة في الكميات المصدرة من المحروقات سنة 2016 بنسبة قدرها 10.5% مقارنة مع سنة 2015، أما في السنوات الأخيرة من الفترة قيد الدراسة فقد شهد تحسن طفيف في الميزان التجاري أي انخفاض نسبة العجز تدريجيا وزيادة نسبة التغطية حتى وصلت سنة 2019 إلى 85% بعدما كانت 64% سنة 2016، أما سنة 2020 فقد شهدت عجزا تجاريا قدره 10.60مليار دولار مقابل 6.11مليار دولار سنة 2019 هذه النتيجة أدت الى انخفاض نسبة التغطية الى 69.19% في سنة 2020 مقابل 86.34% سنة 2019 (المديرية العامة للجمارك، 2021)وحسب أخر الإحصائيات في بيان لوزارة التجارة وترقية الصادرات (وزارة التجارة، 2021) فان هناك تحسن ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات والخاصة ب4 أشهر الأولى من سنة 2021 حيث ارتفعت بنسبة 64.56% مقارنة بسنة 2020 أي بمعدل 10.54% من القيمة الإجمالية للصادرات

2.2 أهم المنتجات المتبادلة في التجارة الدولية

أ- الصادرات:

الشكل2: تطور المنتجات الجزائرية المصدرة **الوحدة مليون دولار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	315	355	315	402	323	235	327	349	373	437	442
الطاقة	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	33261	38338	33243	21541
مواد أولية	94	161	168	109	109	106	84	73	92	93	71
منتجات نصف مصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2242	1954	1611
ت. فلاحية	1	0	1	0	2	1	0	0.29	0.30	0.25	0.32
تجهيزات صناعية	30	35	32	28	16	19	54	78	90	82	90
س.استهلاكية غ.غذائية	30	15	19	17	11	11	19	20	33	30	38
المجموع	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191	41168	33828	29796

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المديرية العامة للجمارك 2022

مجموع صادرات الجزائر عرفت تذبذبا كذلك في السنوات محل الدراسة حيث شهدت ارتفاعا في السنوات الأولى ثم تراجعت في باقي السنوات الأخيرة نظرا لانخفاض أسعار البترول بالرغم من التطور الملحوظ في المنتجات الأخرى المصدرة، فزيادة حجم صادرات المواد الغذائية من 315مليون دولار سنة2010 إلى 442 مليون دولار سنة 2020، وكذلك زيادة في حجم صادرات التجهيزات الصناعية من 30 مليون دولار سنة2010 إلى 90 مليون دولار سنة 2020 أي بزيادة وصلت إلى 3أضعاف وكذلك باقي المنتجات الأحرى الجزائرية باستثناء التجهيزات الفلاحية والمواد الأولية التي انخفضت نتيجة سياسة الدولة لتشجيع الإنتاج المحلي، ورغم ذلك يبقى هيكل المنتجات للصادرات الجزائرية مشوه نظرا لاعتماد الجزائر في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95% ، ففي سنة 2020 (المديرية العامة للجمارك، 2021) انخفضت مجمل الصادرات الجزائرية ب33.57% نظرا لانخفاض صادرات المحروقات ب35.20% أي انخفضت قيمة الصادرات ب11.70 مليار دولار مقارنة بسنة2019 ، أما المنتجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات فهي

تشكل 9.48% من مجمل الصادرات أي ما يعادل 2.26 مليار دولار التي انخفضت بدورها بنسبة 12.59% مقارنة بسنة **2019.**

ب- الواردات:

الشكل3: تطور المنتجات الجزائرية المستوردة **الوحدة مليون دولار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	6058	9850	9022	9580	11005	9316	8223	8438	8573	8072	8094
الطاقة	955	1164	4955	4385	2879	2376	1613	1992	1015	1436	915
مواد أولية	1409	1783	1839	1841	1891	1560	1563	1527	1892	2012	2299
منتجات نصف مصنعة	10098	10685	10629	11310	12852	12034	11437	10985	10959	10297	7967
ت. فلاحية	341	387	330	508	658	664	503	611	563	457	205
تجهيزات صناعية	15776	16050	13604	16194	18961	17067	15412	13995	13433	13302	9137
س.استهلاكية غ.غذائية	5836	7328	9997	11210	10334	8676	8338	8511	9756	6455	5750
المجموع	40473	47247	50376	55028	58580	51702	47089	46059	64197	41934	34391

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المديرية العامة للجمارك 2022

بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للتقليص من فاتورة الاستيراد وترشيد الإنفاق العام تبقى واردات الجزائر كبيرة في حدود أو ما يقارب 40 مليار دولار وهذا ما يدل علي ارتباط وتبعية الاقتصاد الجزائري بالخارج وضعف نسيجه الصناعي والإنتاجي المحلي، فواردات الجزائر في السنوات الأولى محل الدراسة كانت بمعدل سنوي يقارب 50 مليار دولار ولم تتراجع بالرغم من انخفاض أسعار البترول ومنه انخفاض حجم الصادرات مما شكل عجزا كبيرا في الميزان التجاري وصل إلى غاية 17.84 مليار دولار سنة 2016، ففي سنة 2020 (المديرية العامة للجمارك، 2021) تراجعت نسبة الإيرادات الإجمالية ب17.99% مقارنة بسنة2019 أي انخفضت من 41.93 مليار دولار إلى 34.39 مليار دولار نتيجة السياسة الصارمة من طرف الدولة في الحد من الواردات والتحكم أكثر في المواد المستوردة فنلاحظ هناك تراجع معتبر في نسبة الواردات حيث انخفضت كل من واردات تجهيزات الفلاحة ب55 % والطاقة ب36.27% ومنتجات نصف مصنعة ب

22.63% ومنتجات استهلاكية غير غذائية ب10.92 % باستثناء المواد الأولية التي ارتفعت ب 14.27 % والمواد الأولية ارتفعت بنسبة ضئيلة تقدر ب 0.28 %.

3.2 التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية

احتلت المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019 المرتبة الأولى (وزارة التجارة، 2021)، حيث قدرت ب14،58 %من الحجم الإجمالي للمبادلات، فحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فان المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية بلغت 21،45 مليار دولار خلال سنة 2019 مقابل 96،51 مليار دولار خلال سنة 2018 أي بانخفاض يقدر ب 13%، وبذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 69،63 %من الصادرات الجزائرية و 40،53 %من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، أي بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية 81،22 مليار دولار مقابل 55،26 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا ب08،14 %، كما استوردت الجزائر من بلدان أوروبا ما قيمته 39،22 مليار دولار مقابل قرابة 41،25 مليار دولار, أي ما يمثل انخفاضا ب87،11 %، وتبقى كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا.

تحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 92،23 % من القيمة الإجمالية لتبلغ 60،18 مليار دولار مقابل 06،19 مليار دولار مسجلة بذلك تراجعا طفيفا ب 44،2 %.وأقدمت الدول الآسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقيمة 42،6 مليار دولار مقابل 77،5 مليار دولار في نفس فترة المقارنة مسجلة بذلك ارتفاع قدره 28،11 %، فحسب معطيات الجمارك الجزائرية فان الصين و الهند والسعودية و كوريا تعد من أهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا .

من جهة أخرى فان المبادلات التجارية بين الجزائر وبلدان العالم الأخرى (أمريكا, افريقيا, استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية، فاحتلت دول القارتين الأمريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 51،26 %من القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية للجزائر لتبلغ 52،9 مليار دولار مقابل 95،12 مليار دولار أي بانخفاض قدره 48،26 %، أما الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين فقد انخفضت ب 85،44% محصلة مجموع 88،3 مليار دولار سنة 2019مقابل 04،7 مليار دولار سنة 2018، وقامت الجزائر من جهتها بمشتريات من هذه المنطقة بما قيمته 63،5 مليار دولار مقابل 91،5 مليار دولار أي بانخفاض ب66،4 % وتعتبر الأرجنتين و الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل و كوبا من أهم شركاء الجزائر في المنطقة الأمريكية .

من جهة أخرى فان المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا بـ1,55% في سنة 2019 مقارنة

بعام 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار.فصدرت الجزائر للدول الإفريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بمبلغ 2,17 مليار دولار مقابل حوالي 2,18 مليار دولار ، بانخفاض قدره 0,56 %، وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته1,34 مليار دولار مقابل 1,27مليار دولار أي بارتفاع بلغ 16،5 % ، وقد شكلت كل من مصر و تونس و المغرب أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.

كذلك عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر و منطقة اوقيانوسيا انتعاشا "ملحوظا" بنسبة 33,28 %حيث ارتفعت من 691 مليون دولار إلى920,94 مليون دولار خلال 2019، فقد بلغت صادرات الجزائر نحو منطقة أوقيانوسيا ما قيمته 531,20 مليون دولار مقابل 248,61 مليون دولار أي بارتفاع قدره 113,67 % واستوردت من ذات المنطقة ما قيمته 389,73 مليون دولار مقابل 442,39 مليون دولار أي بانخفاض بلغت نسبته 11,90%، و تتمثل أهم البلدان الشريكة بمنطقة أوقيانوسيا في استراليا ونيوزيلاندا.

بشكل عام فان أهم خمس زبائن الجزائر هي فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وتركيا، أما أهم مموني الجزائر هي الصين و فرنسا و إيطاليا و اسبانيا و ألمانيا وتركيا.

3. الآليات القانونية والمؤسساتية لترقية التجارة الخارجية

1.3- تسهيل التجارة الخارجية

مفهوم تسهيل التجارة الخارجية، يغطي كافة الإجراءات التنظيمية التي تؤثر على تدفق التجارة عبر الحدود الدولية.وهناك فرق بين تشجيع التجارة وتسهيلها، فتشجيع التجارة الدولية يكون بتخفيض التكاليف وإدارة السياسة التجارية، أما تسهيل التجارة الدولية فهو أمر فني، ويعني إزالة كل ما يعيق تدفق التجارة عبر الحدود.

كما تعرف المنظمة العالمية للتجارة تسهيل التجارة الدولية على أنها: «تبسيط وتنسيق لإجراءات التجارة الدولية، التي تشمل كافة الأنشطة المتعلقة لجمع وتقديم وانتقال البيانات والمستندات المطلوبة لنقل وتحويل السلع محل التجارة الدولية». (زايري و دربال، 2008، صفحة 42) ، والهدف من تسهيل التجارة هو تخفيض تكاليف الأعمال لكل طرف من الأطراف المشاركة وذلك بإزالة الأعباء الإدارية غير الضرورية التي تصاحب انتقال الخدمات والسلع عبر الحدود.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة من أجل إحداث تعديل هيكلي في تجارتها الخارجية من خلال سن القوانين المشجعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وخلق مؤسسات داعمة للتصدير، إلا أن النتيجة لم تظهر على أرض الواقع لعدم قدرة المؤسسات الجزائرية على إنتاج سلع تنافسية في السوق الدولية.

وإن نجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية خاصة تشجيع الصادرات وتنويعها، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية، والتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والسلطات ومؤسسات ترقية الصادرات.

كما يمكننا أن نقول أن مستقبل التجارة الخارجية في الجزائر مرهون بحتمية الاندماج التجاري العالمي وتسريع وتيرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والتي تفرض على الجزائر مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الوطنية حتى تصمد أمام المنافسة الشرسة للمؤسسات الأجنبية ، وحتى لا تكون الجزائر مجرد سوق لتصريف منتجات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وتستفيد من المزايا والمنافع التي يتيحها الاندماج في الاقتصاد العالمي،فقد اعتمدت على تفعيل آليات لترقية التجارة الخارجية والارتقاء بالمنتج الوطني لمنافسة المنتج الأجنبي،

في الحقيقة هذه السياسة ليست بالجديدة على النظام الاقتصادي الجزائري إذ تفطنت الحكومة مبكرا لخطر الاحادية في التصدير بمعنى ارتكاز اقتصادها على قطاع المحروقات لا غير حتى قبل أزمة البترول العالمية سنة 1986 إذ وضعت برنامجا اسمه التحضير لمرحلة ما بعد البترول متخذة فيه مجموعة من الإجراءات جاءت موازية للقانون رقم 02/78 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك سنة 1984 من خلال توجيه الإنتاج الجزائري للتصدير مع إزالة جميع الحواجز التي تقف أمام حركة التصدير غير أن هذا البرنامج لم ينجح في ظل أزمة البترول العالمية لسنة1986، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير جديا في ضرورة تبني استراتيجية واضحة ودقيقة من خلال دراسة ومناقشة مجمل الإصلاحات وعلى رأسها تجسيد فكرة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لكونها السياسة البديلة آنذاك وتمويل الاقتصاد الوطني وهو ما أكدت عليه المؤسسات النقدية والمالية الدولية التي استنجدت بها الجزائر في عمليات الإصلاح الاقتصادي في التسعينات. (بلحارث، 2014، صفحة 2)

2.3- الإجراءات القانونية لترقية التجارة الخارجية

قامت الجزائر في إطار تشجيع الصادرات بإصدار عدة نصوص قانونية تنظم عملية التصدير وتقديم عدة تحفيزات جبائية وتسهيلات جمركية وكذلك تسطير برامج على أعلى مستوى وبالشراكة مع مؤسسات وهيئات عالمية لها خبرة في تسيير وتنشيط قطاع التصدير نوجز بعضها فيما يلي:

أ- الإعفاءات الضريبية: منحت الجزائر مجموعة من الإعفاءات الضريبية للمؤسسات المصدرة تتمثل أهمها في: (الدليل الارشادي للمصدر ، 2022)

-إعفاء يخص الضرائب المباشرة وتتمثل في كل من الرسم على النشاط المهني(TAP) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) .

-إعفاء يخص الرسم على الأعمال ونذكر منها الرسم على القيمة المضافة (TVA) من خلال الشراء بدون القيمة المضافة أو استرجاع الرسم بعد الشراء.

كذلك منح تخفيضات ضريبية على السلع المستوردة والتي تدخل في إنتاج سلع موجهة بالتصدير.

ب- التسهيلات الجمركية: تؤثر الأنظمة الجمركية و بشكل بارز في ترقية الصادرات و تنميتها، فعملت الجزائر على أقلمة إجراءاتها الجمركية وفق قواعد المنظمة العالمية للجمارك و هو ما تم التأكيد عليه بموجب القانون رقم 10/98 المعدل و المتمم للقانون رقم 07/79 المتضمن

قانون الجمارك و الهادف إلى تسهيل المبادلات التجارية و ترقية الاستثمارات و تتمثل هذه التسهيلات فيما يلي: (بلحارث، 2014، صفحة 04)

- الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المصدرة و كذلك تم عقد عدة اتفاقات في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى لتخفيض الرسوم الجمركية و تسهيلات في المراقبة الجمركية.
- الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية: من خلال نظام التصدير المؤقت، نظام المستودع الصناعي، نظام إعادة التموين بالإعفاء، نظام العبور الجمركي.
- إنشاء شهادة المصدر: وذلك لحماية المنتوجات الوطنية في الخارج.

كما توجد هناك سياسات و إجراءات أخرى اتبعتها الجزائر لتنمية وترقية الصادرات كسياسة تخفيض أسعار الصرف، مساعدات مالية مباشرة تعويضية للأنشطة المتعلقة بالتصدير، توفير المعلومات و البيانات عن الأسواق و غيرها و كذلك السماح بإنشاء تجمعات اقتصادية ذات مصالح مشتركة في مجال التعاون و الشراكة في التصدير.

3.3- الإجراءات التنظيمية والمؤسساتية لترقية التجارة الخارجية

استحدثت الجزائر عدة مؤسسات تعمل على تدعيم وترقية القطاعات المصدرة خارج البترول والسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات نذكر منها:

أ- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX*:

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-174 المؤرخ في 12جوان 2004ومن أبرز مهامها:(ALGEX, 2022)

- تعمل على سياسة توسيع المبادلات التجارية والإدماج الدولي.
- تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.
- تعتبر أداة عمومية لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ب- الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):**

تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير،يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا للموارد المتوفرة ،وهناك خمس مجالات إعانة مقررة هي: (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2022)

-أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية .
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض في الخارج.
-جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.

-تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
-تمويل التكاليف المتعلقة بتكليف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

ج- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX*:**

أنشأت الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات حسب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 الصادر في 1996/07/02 طبقا للمادة الرابعة من الأمر 06/96 الصادر في 1996/01/10المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وهي شركة مساهمة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين أبرز مهامها هي: (CAGEX, 2022)

- تأمين قروض التصدير (تغطية المخاطر المتعلقة بالتصدير).
- تأمين القروض المحلية (القروض المشتركة بين المؤسسات، الائتمان الاستهلاك).
- التأمين للمعارض.
- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية.
- تحصيل الديون.
- شركة تامين وإعادة تأمين.

د- الغرفة الجزائية للتجارة والصناعة(caci):

أنشأت حسب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ 1996/03/03 وهي تمثل الغرفة الجزائية للتجارة والصناعة على المستوى الوطني وغرف التجارة والصناعة في إطار دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات لدى السلطات العمومية، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة وبهذه الصفة تضطلع الغرف بالمهام الأساسية التالية:(CACI, 2022)

- تمثيل الشركات.
- تنشيط وترقية ودعم الشركات.
- تكوين وتعليم وتأهيل الشركات.
- التحكيم والوساطة والمصالحة.

ه- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير(SAFEX):

هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم منبثقة من تغير النشاط الاجتماعي للديوان الوطني للمعارض التي أنشأت في سنة 1971 من مهامها:(SAFEX, 2022)

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي الوطني، الجهوي والمحلي.
- تنظيم المعارض الخاصة خارج الوطن.
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:
  - الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية.
  - فرض التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب.

- التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.
- قوانين وترتيبات التصدير.
- تحرير مجلات ونشريات إعلامية اقتصادية و تجارية.

و- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين*(ANEXAL):

أنشأت الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائرين يوم10 جوان 2001 وهي خاضعة للقانون رقم31/90 المؤرخ في 24 ديسمبر1990 وقانونها الخاص تهدف هذه الجمعية إلى تحقيق ما يلي:(ANEXAL, 2022)

- جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين.
-ا لدفاع عن مصالح المصدرين المادية والمعنوية.
- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية الصادرات.
- مساعدة وتحسين مختلف الأعوان الاقتصاديين.
-ا لبحث عن الشركاء من خلال شبكة المعلومات.
- تنشيط وبرمجة دورات تكوينية وتدريبية حول تقنيات التصدير.
- تنظيم والمشاركة في المعارض والفعاليات الاقتصادية الخاصة في الجزائر والخارج.
- تشجيع تبادل الخبرات بين الأعضاء.

4. الآليات المقترحة لترقية التجارة الخارجية

41. تشجيع القطاع الخاص على الولوج للتجارة الخارجية

يمثل القطاع الخاص اليوم في العالم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا إلى ما يتمتع به من مزايا وإمكانات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فيعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية. ولعل تطوير هذا القطاع سيؤدي إلى حدوث نقلة نوعية لمعدل التنمية الاقتصادية في الجزائر عموما وترقية التجارة الخارجية

وتشير الإحصائيات التطبيقية إلى عدة مؤشرات لتحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وذلك سواء من ناحية اتساع حجم القطاع الخاص ومساهمته في النشاط الاقتصادي أو من ناحية تحسين الكفاءة الاقتصادية، ومنها نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الاستثمارات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية كذلك استحداث مناصب الشغل. سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستويات المحلية

دخل القطاع الصناعي الجزائري مرحلة إصلاحات حقيقية مع بداية التسعينات، خاصة أنه يشتمل على مؤسسات عمومية تمثل نسبة 80 %من النسيج الصناعي، في حين 20 %الباقية، تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع

الخاص. حيث أن الصناعة الجزائرية تتميز بكثافة في رأس المال ، وباندماج عمودي وتبعية كبيرة للمدخلات المستوردة والضرورية للدورة الإنتاجية. وفي علاقة الجزائر التجارية مع بقية الدول الأخرى وبالرغم من تدني قيمة صادراتها خارج المحروقات إلا أنها تعاني من بعض العوائق تقف حاجزا أمام نفاذ صادراتها إلى هذه الدول وبالخصوص مجموعة دول الاتحاد الأوروبي سواء كانت هذه المنتجات من طرف القطاع العام أو القطاع الخاص (بن عبد العزيز و بن عبد العزيز، 2018، صفحة 81)

يستحوذ القطاع الصناعي الجزائري على مجمل الصناعات المصنعة، ما عدى المحروقات والمناجم في الفروع الإنتاجية الآتية:

-الصناعة القاعدية (الحديد والصلب والتعدين والصناعات الميكانيكية)

- الصناعة الإلكترونية والكهربائية والاتصالات.

- الصناعة الغذائية.

- صناعة النسيج والجلود

-مواد البناء (الإسمنت والآجر)

- تحويل الخشب والورق

-الصناعة الكيماوية والصيدلانية والأسمدة.

وعليه يمكن العمل على إعطاء تسهيلات أكبر للقطاع الخاص من أجل النمو وتطوير منتجاته في السوق المحلي وتحفيزه على الولوج للأسواق الدولية نظرا للإمكانات التي يتمتع بها من خلال قدرته علي مواكبة التكنولوجيا والاحتكاك بالمنافسين الكبار من خلال شراكات أو شراء وجلب تقنيات يستطيع من خلالها المنافسة في مختلف الأسواق الدولية المستهدفة.

2.4 بناء إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات

لترقية الصادرات خارج المحروقات، تم تقديم العديد من الامتيازات للمصدرين، وإنشاء إطار مؤسسي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والمرافقة لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات. كما سعت كل الحكومات المتعاقبة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات كهدف استراتيجي حيث سعت إلى ما يلي :(عابي، 2019/2018، صفحة 275)

-أولوية الصادرات على الواردات.

-تشجيع وتطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسيته في الأسواق الدولية.

-العمل على الحد من التبعية للنفط عبر تنويع الصادرات.

-تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق العالمية.

-توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتوج الوطني

3.4 العمل على اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام التجاري العالمي

في ظل الظروف العالمية الراهنة، وضمن عالم أكثر تقدم وانفتاح، كان لابد على الجزائر أن تخطو خطوات متسارعة نحو

الاندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والعمل على حسن استغلال الفرص التي تتيحها البيئة التجارية العالمية، وتجنب الانعكاسات السلبية المحتملة الناشئة عن المنافسة في

السوق المحلي والدولي، وكذلك تجنب الانعكاسات السلبية للعزلة التجارية الدولية حيث بادرت الجزائر إلى محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلالمجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الاطراف نوجزها فيما يلي: (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2022)

أ- طلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و ابتداءا من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة. حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية في 17 جوان 1987 ، في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998.

عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر عشرة (10) اجتماعات رسمية و اجتماعين (02) غير رسميين أخرها كان في 30 مارس 2012. ويصبو إلى عقد الاجتماع الحادي عشر مطلع أفريل 2013 ، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة و الصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية و الخصخصة، الإعانات و بعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات ، أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة.

ب- اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاوروبية:

تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل .تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 لاتنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري ،تعاون اقتصادي و مالي،تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة. تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 %مع المجموعة الأوروبية.

ج- منطقة التبادل الحر العربي:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية و كذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة ، تم تبني هذا المشروع في 1997, و كل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة , وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية, و الالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتدءا من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية ب10 % كل سنة ، كما تم تبني:

- مبدأ المعاملة الوطنية العربية
- مبدأ الشفافية
- مبدأ تبادل المعلومات
- مبدأ توحيد التعريفات
- المعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذ تم وضع ثلاث لجان لمتابعة تطبيق هذه المنطقة و المتمثلة في:

-لجنة المتابعة و التنفيذ.

-لجنة المفاوضات التجارية

-لجنة قواعد المنشأ.

تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008 ، بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتدءا من 01 جانفي 2009.

بالإضافة إلى التوقيع على الاتفاق التجاري التفاضلي مع تونس والعمل علي إحياء اتحاد المغرب العربي والدخول في اتفاقيات تجارية مع دول الصحراء والساحل ومختلف دول الجوار التي تعتبر امتداد طبيعي للدولة الجزائرية بهدف النهوض بقطاع التجارة الخارجية بالجزائر .

5. خاتمة:

بالرغم من التحسن الطفيف في الميزان التجاري وزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات وبصفة طردية في قطاع الفلاحة ، الحديد والصلب وبعض السلع الغذائية والصناعية إلا أن الفجوة لازالت كبيرة بين صادرات القطاع النفطي وباقي القطاعات الأخرى وهذا راجع للضعف الكبير في النسيج الصناعي و الفلاحي وكذا قطاع الخدمات وغيرها من جهة وعدم نجاح السياسات والإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من طرف الحكومات الجزائرية بشكل يعكس الطموحات وقدرات الاقتصاد الجزائري في مختلف المجالات بما فيها مجال التجارة الخارجية، وقصد ترقية هذا القطاع الحساس نقترح بعض الحلول التي نراها حسب هذه الدراسة تساهم في ترقية التجارة الخارجية

- تحرير القطاع الخاص وتشجيعه على الولوج لنشاط التجارة الخارجية وإزالة جميع العوائق البيروقراطية والتنظيمية المعقدة لأنه الأقدر على التأقلم مع مختلف المتغيرات الدولية في مختلف الأسواق المستهدفة.
- رسم إستراتيجية على المدى البعيد لترقية التجارة الخارجية من خلال تطوير القطاعات التي نمتلك فيها مزايا تنافسية كالفلاحة والصناعات التحويلية وكذلك الإستخراجية للتركيز عليها مستقبلا في قطاع التجارة الخارجية.
- العمل على تطوير وتحديث قطاع الجمارك بما يتماشي والحركية المتسارعة في قطاع التجارة الخارجية .
- تحرير أسعار الصرف وتأطير السوق غير رسمي للصرف والعمل على تقريب معدلات أسعار الصرف الرسمي وغير رسمي للتخفيف من ظاهرة تهريب العملة وتضخيم الفواتير مما ينعكس سلبا على عمليات التجارة الخارجية

6. قائمة المراجع

- ALGEX. (2022). Consulté le 06 15, 2022, sur WWW.ALGEX.DZ
- ANEXAL. (2022). Consulté le 08 12, 2022, sur https://anexal.dz/
- CACI, .. (2022). Consulté le 07 09, 2022, sur www.caci.dz/fr/Pages/Accueil.aspx
- CAGEX. (2022). Consulté le 07 15, 2022, sur https://www.cagex.dz/
- SAFEX, .. (2022). Consulté le 07 15, 2022, sur https://www.safex.dz/presentation-safex-missions-safex-objectifs-safex
- *الدليل الارشادي للمصدر* . (2022). Consulté le 07 15, 2022, sur https://www.algex.dz/
- المديرية العامة للجمارك. (2021). تاريخ الاسترداد 15 8, 2022، من https://douane.gov.dz

- بلحارث ,ل ,2014) .مارس .(12-11الاجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات .*ملتقى وطني بعنوان ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر* .جامعة تيزي وزو.

- بن عبد العزيز ,س & .,بن عبد العزيز ,س .(2018) .دعم تنمية القطاع الخاص كخيار استراتيجي لترقية الصادرات خارج المحروقات .*مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال* .

- زايري ,ب & .,دربال ,ع .ا .(2008) .تسهيل التجارة وتحديات الاصلاح التجاري في الجزائر .*مجلة الاقتصاد والمجتمع* .(5)

- عابي ,و .(2018/2019) .حماية البيئة وتحرير التحارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة حالة الجزائر .*أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية،التسيير والعلوم التجارية* .جامعة فرحات عباس سطيف.

- وزارة التجارة وترقية الصادرات sur ,2022 14 07 .Consulté le (2022) . https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe